

مرسوم بتأجيل اجتماع الجمعية التشريعية
وبإيقاف العمل بأحكام القانون النظامى القاضية بالتجديد
الجزئى فيها وفى مجالس المديرىات
(صادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامى الصادر فى سنة ١٩١٣،
وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤،
وعلى المراسيم الصادرة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ و ٩ فبراير سنة
١٩١٥ و ١١ أبريل سنة ١٩١٥ بتأجيل دور انعقاد الجمعية التشريعية ،
وبما أن الأسباب التى دعت إلى هذه التأجيلات المتوالية لا تزال باقية وهى
تدعو إلى تأجيل جديد لمدة أخرى ليس من الميسور تحديد مقدارها منذ الآن .
وبما أنه مع عدم انعقاد الجمعية التشريعية لا يتسنى إجراء عملية القرعة
اللازمة لتعيين الأعضاء الذين تنقضى مدة نيابتهم.
وبما أنه ليس من المناسب فى الظروف الحاضرة إجراء الانتخابات اللازمة
لتجديد أعضاء مجالس المديرىات تجديداً جزئياً طبقاً لما نص عليه القانون
النظامى أيضا ،

رسمنا بما هو آت

(مادة ١)

اجتماع الجمعية التشريعية الذى كان محدداً له يوم أول نوفمبر سنة ١٩١٥
يؤجل إلى ميعاد آخر يكون تعيينه بمقتضى مرسوم يصدر فيما بعد .

(مادة ٢)

يوقف العمل بأحكام القانون النظامى القاضية بتجديد الأعضاء تجديداً جزئياً
فى كل من الجمعية التشريعية ومجالس المديرىات .

(مادة ٣)

على وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا كل منهم فيما يخصه .
صدر بسرأى رأس التين فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٢٣ (٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥).

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير المالية

يوسف وهبه

وزير الأشغال العمومية

والحربية والبحرية

اسماعيل سرى

وزير المعارف العمومية

عدلى يكن

وزير الزراعة

أحمد حلمى

وزير الحفانية

ثروت

وزير الأوقاف

ابراهيم فتحى